الأمم المتحدة

A/60/289

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٥٣ من جدول الأعمال*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وهو يستكمل المعلومات المتعلقة بالاستعراض الشامل لتنفيذ توافق آراء مونتيري ويؤكد مجددا الإجراءات المتعلقة بالسياسات الواردة في تقرير الأمين العام المعد للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية (A/59/822)، وفي مذكرة الأمين العام المقدمة للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى المعقود مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم: تمويل التنمية. وينبغي أن يقرأ هذا التقرير مقترنا بتقارير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/60/163)، وأزمة الديون الخارجية والتنمية (A/60/139)، والتجارة الدولية والتطورات في نظام التجارة المتعدد الأطراف، بالإضافة إلى مرفق مذكرة الأمين العام المعنونة

* A/60/150.

** أُعد هذا التقرير بمساهمات من الأطراف المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة المشاركة في عملية المتابعة. وتتحمل الأمانة العامة للأمم المتحدة وحدها المسؤولية عن محتوياته. وقد قدمت هذه الوثيقة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ لتتيح تغطية أشمل لما استجد من أحداث بعد صدور تقرير الأمين العام (A/59/822) الذي أُعد للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المعقود يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

080905 080905 05-46878 (A)
0546878

''تنفيذ توافق آراء مونتيري: منظور إقليمي'' (A/59/826). ويبين التقرير دور توافق آراء مونتيري في الإطار العام للسعي نحو تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية وذلك تحضيرا للاجتماع الذي سينظم عن تمويل التنمية، ويعقد أثناء الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

أولا – مقدمة

١ – في الفقرة ٧٢ من توافق آراء مونتيري[١] الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢١٠/٢٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ طلب المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا سنويا عن متابعة الجهود التي يقوم بها جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في عملية تمويل التنمية. وتكرر الإعراب عن هذا الطلب في قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقييما تحليليا سنويا عن حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وعن تنفيذ هذا القرار، وأن يعده بالتعاون الكامل مع الأطراف المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة. ويستكمل هذا التقرير، الذي يأتي استجابة للطلبات السابقة، تقرير الأمين العام الذي أُعد للحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية المعقود في نيويورك يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/59/822)، ومذكرة الأمين العام المقدمة للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في نيويورك يوم ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (E/2005/50)، بالإضافة إلى دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٥: تمويل التنمية[٢]، التي تقيِّم متابعة عملية مونتيري فيما يخص مساهماتها للتحضير للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيعقد خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتفاديا للازدواجية، يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن أحدث وأهم المبادرات والالتزامات التي قامت بها الحكومات والأطراف المؤسسية وغير المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة. ويفيد التقرير من المساهمات التي قدمتها الأطراف المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة. بيد أن المسؤولية عن محتويات هذا التقرير تتحملها الأمم المتحدة وحدها، كما كان عليه الشأن في السنوات الماضية. وترد المعلومات التفصيلية عن الأنشطة المتعددة الأوجه التي ينفذها أصحاب المصلحة متابعة للمؤتمر على موقع الإنترنت المعني بتمويل التنمية ويتم تحديثها بصورة منتظمة، وعنوان الموقع هو: http://www.un.org/esa/ffd.

٢ – ويبرز هذا التقرير الأهمية التي تنطوي عليها المسائل التي تم تناولها في إطار متابعة توافق آراء مونتيري بالنسبة لمداولات الاجتماع العام الرفيع المستوى. وتعبيرا عن ذلك، جاء قرار إرجاء اختتام الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، بحيث يجري إتمامه في نطاق ذلك الاجتماع. وفي هذا السياق، من المهم ملاحظة أن الجمعية العامة في قرارها ١٧٩/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أشارت إلى قرارات سابقة عن هذا الموضوع وأنشأت فريقا عاملا مخصصا مفتوح باب العضوية، كانت مداولاته وتوصياته منطلقا للعملية

التي أفضت إلى عقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي ظل التدني المتواصل لتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، وهي المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي لهذه البلدان، لا سيما البلدان النامية الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، طلبت الجمعية العامة إجراء مزيد من الاستكشاف للطرائق الكفيلة بإتاحة موارد مالية عامة وخاصة جديدة تكمّل الجهود الإنمائية الوطنية بالتعاون بين نظام الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز. وبدافع من الطبيعة المعقدة والمتعددة الجوانب للتنمية التي تتحمل الحكومات تجاهها مسؤوليات فردية ومشتركة، طلبت الجمعية العامة أن يتم النظر بشكل منهجي وشامل، وعلى مستوى دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية يفضي إلى قيام شراكة ذات قاعدة أوسع من أجل التنمية.

٣ - وأولت الجمعية العامة مزيدا من التركيز والدعم للعملية التي أفضت إلى تبني توافق آراء مونتيري بإعطاء مؤشرات مباشرة أكثر في إعلان الأمم المتحدة للألفية[٣] عن الكيفية التي يمكن بها أن يسهم تمويل التنمية في تحرير الرجال والنساء والأطفال من الأوضاع المزرية والمهينة للكرامة البشرية المتسببة عن الفقر المدفع. وحتى يتسنى إعطاء إطار أكثر موضوعية قابل للقياس ومحدد الأجل، قطعت الحكومات تعهدات بتحقيق مجموعة من الأهداف الأولية التي ورد تلخيصها في الأهداف الإنمائية للألفية. وكما أشير في تقرير مشروع الألفية للأمم المتحدة الصادر حديثا (انظر A/59/727 و Corr.1)، يتيح توافق آراء مونتيري إطارا للعمل الدولي بشأن توفير تدابير التمويل المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف. ويشير التقرير أيضا إلى أن الأهداف ليست غايات في حد ذاتها، لكنها خطوات أولى ضرورية لتحقيق أهداف التنمية وأهداف التعاون الاقتصادي الدولي على نطاق أوسع. وكما جرى التأكيد عليه حديثا في تقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع''، لا يمكن أن يكون للأهداف الإنمائية للألفية أثرها الكامل إلا متى تم السعي إلى تحقيقها باعتبارها جزءا من برنامج أعم للتنمية يشمل أيضا احتياجات البلدان النامية وتأثير أوجه عدم المساواة المتزايدة والأبعاد الأعم للتنمية البشرية (A/59/2005، الفقرة ٣٠). ولا يمكن معالجة الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل دون إجراءات تتناول المسائل ذات الأمد الطويل مثل الآثار المتباينة للعولمة، ومشاركة الدول النامية بشكل أكبر في إدارة الاقتصاد العالمي، ومسألة العلاقات المتداخلة بين التنمية والصراعات، على النحو الذي تم تناوله في اجتماعات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة. وتتيح المؤتمرات العالمية التي عُقدت في التسعينيات وأوائل الألفية، بما في ذلك مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية، إطارا لهذا البرنامج الأعم للتنمية.

٤ - وتناشد الشراكة المتجسدة في توافق آراء مونتيري الدول النامية تحمل مسؤولية أكبر تجاه تنمية نفسها بالقيام بمزيد من الجهود لتسخير مواردها بشكل أكثر فعالية وأكثر كفاءة. وهي تحدد أيضا الجوانب الرئيسية التي يمكن فيها لشركاء التنمية في البلدان المتقدمة النمو تقديم المزيد من التمويل لتكملة الجهود المتزايدة للبلدان النامية. ومن بين هذه المجالات: زيادة تدفق الموارد الخاصة وتوزيعها في كافة البلدان النامية وزيادة آثارها الإنمائية؛ وإتاحة فرص أكبر للبلدان النامية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو من خلال إنشاء نظام تجارة دولي مراع للتنمية ومتسم بالإنصاف وخاضع لقواعد تنظيمية؛ وزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية وفعاليتها ومواءمتها مع الأولويات المحلية والأهداف الإنمائية للألفية؛ وإلغاء الديون المتبقية التي قللت من كميات المساعدة والموارد المحلية المتاحة للحد من الفقر وللأغراض الإنمائية ذات المدى الطويل، وأخيرا إتاحة بيئة دولية تدعم جهود البلدان النامية في تعبئة مواردها والإفادة بشكل كامل من النظام التجاري والمالي الدولي.

٥ - وإعدادا للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، اتخذت البلدان المتقدمة النمو طائفة من المبادرات الخاصة في نطاق الالتزامات التي قطعت في إطار توافق آراء مونتيري لضمان أن تكون الجهود الرامية إلى توفير التمويل للتنمية متسقة ومتداعمة فيما بينها. وقد اتخذت على وجه الخصوص تدابير لزيادة حجم وفعالية المساعدة الإنمائية، ولإتاحة مصادر إضافية ذات طبيعة ابتكارية للتمويل ولتخفيف أعباء الديون بشكل أكبر. وتمثل التجارة الدولية مجالا آخر ذا إمكانية كبيرة لتقديم الدعم للتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستدخل المفاوضات بشأن برنامج عمل الدوحة مرحلة حاسمة في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في هونغ كونغ المنطقة الصينية الإدارية الخاصة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وهكذا يتيح الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة فرصة لتعبئة الدعم السياسي الرفيع المستوى من أجل الاختتام الناجح لجولة الدوحة في سنة ٢٠٠٦، والوصول ببعدها الإنمائي حده الأقصى.

ثانيا - التدابير المتخذة حديثا لزيادة التعاون المالي الدولي والتعاون التقني الدولي من أجل التنمية

٦ - أعاد توافق آراء مونتيري أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية إلى صميم المناقشات بشأن تمويل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت الذي اعتمد فيه توافق آراء مونتيري، كانت المساعدة الرسمية، باعتبارها حصة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، قد تدنت إلى أقل المستويات في تاريخها، وبلغت ما يربو بقليل على ٠,٢ في المائة. ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، اتخذت طائفة من

التدابير المهمة لتحسين كمية ونوعية المساعدة كلتيهما. وارتفعت معدلات المساعدة الرسمية بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة إلى ٧٨,٦ بليون دولار في سنة ٢٠٠٤. وأفضى ذلك إلى الإبقاء على نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المتقدمة النمو الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عند معدلها العالي الأخير البالغ ٠,٢٥ في المائة، الذي أمكن تحقيقه بداية في سنة ٢٠٠٣. وإذا ما تواصل الوفاء بالالتزامات التي قطعت في مونتيري بشأن المساعدة الإضافية، يتوقع لهذا المعدل أن يرتفع إلى ٠,٣٠ في المائة في سنة ٢٠٠٦.

٧ - وقد انتعشت المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، وهي البلدان الأشد حاجة للتمويل لكي تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل أكثر قوة وتجاوزت ٢٣ بليون دولار في سنة ٢٠٠٣، وهي زيادة تمثل نسبة ٦٠ في المائة مقارنة بسنة ٢٠٠١. بيد أن هذا الرقم يمثل نسبة أقل قليلا فقط من ٠,١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو، وهي نسبة تظل أقل بكثير من الرقم المستهدف المتمثل في ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة، الذي اعتمد في برنامج العمل في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا لعقد التسعينيات[٤].

٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، استجاب الاتحاد الأوروبي إلى الدعوة التي وجهها الأمين العام في الوثيقة A/59/2005 إلى جميع البلدان بأن تحقق بحلول سنة ٢٠٠٩ نسبة مستهدفة مقدارها ٠,٥ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تضع تواريخ محددة لبلوغ الهدف المتفق عليه المتمثل في ٠,٧ في المائة. ووافق الاتحاد الأوروبي على هدف مرحلي تمثل في نسبة ٠,٥٦ في المائة لسنة ٢٠١٠، أي ما يمثل زيادة من ٣٤,٥ بليون يورو في سنة ٢٠٠٤ إلى ٦٧ بليون يورو في سنة ٢٠١٠. وحدد الاتحاد الأوروبي سنة ٢٠١٥ أجلا لتحقيق النسبة المستهدفة، وهي ٠,٧ في المائة. وبالإضافة إلى البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي أمكن لها فعلا تحقيق هذا الهدف أو تجاوزه[٥]، أعلنت عدة بلدان أخرى آجالا أبكر، إذ التزمت فرنسا بتحقيق هذه النسبة بحلول سنة ٢٠١٢، والتزمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بينما التزمت بتحقيقها بحلول سنة ٢٠١٣ ألمانيا وإيطاليا بتحقيقها في سنة ٢٠١٥.

٩ - وفي اجتماع رؤساء الدول والحكومات لمجموعة الثمانية المعقود في غلينغالس بسكوتلندا في تموز/يوليه ٢٠٠٥، تم التعهد بالتزامات أخرى لزيادة المساعدة. ووفقا لما ذكرته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ستزيد الالتزامات الجديدة التي تم التعهد بها، قبل انعقاد الاجتماع وأثناء انعقاده، من حجم المساعدة

الإنمائية بحوالي ٥٠ بليون دولار في السنة بحلول سنة ٢٠١٠، مقارنة بما كان عليه الحال في سنة ٢٠٠٤. وعلى وجه الخصوص، أُعلن عن مضاعفة حجم المساعدة المقدمة لأفريقيا، وقُدر ذلك بـ ٢٥ بليون دولار سنويا بحلول سنة ٢٠١٠. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ستضاعف مساعدتها لبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بحلول سنة ٢٠١٠، وأعلنت كندا أنها ستقوم بذلك بحلول سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. والتزمت اليابان بمضاعفة مساعدتها الرسمية بمقدار ١٠ ملايين دولار على امتداد السنوات الخمس المقبلة، ومضاعفة مساعدتها لأفريقيا على امتداد السنوات الثلاث المقبلة.

١٠ - وبالإضافة إلى رد مسار التدني في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عقد المؤتمر في مونتيري، اتخذت خطوات مهمة لتحسين فعالية المساعدة. واتفق المنتدى الثاني الرفيع المستوى لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بتحقيق تقدم مشترك تجاه تعزيز فعالية المساعدة، المعقود خلال الفترة من ٢٨ شباط/فبراير حتى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، على ما يربو على ٥٠ التزاما لتحسين فعالية المساعدة. وجاء إعلان باريس بشأن فعالية المساعدة نتاجا للتعاون بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة. ومن أوجه التقدم المهمة المتحقق التوصل إلى اتفاق بشأن رصد التقدم المحرز في الوفاء بهذه الالتزامات المتفق عليها في ضوء ١٢ مؤشرا لفعالية المساعدة، وذلك من خلال غايات يتفق عليها وفي موعد يتيح فرصة عرضها على الاجتماع العام الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر. وتحقيقا لهذه الغاية، اجتمع الفريق العامل للجنة المساعدة الإنمائية المعني بفعالية المساعدة يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ويومي ٧ و ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وقدم مجموعة من المقترحات الرسمية للغايات المتوخاة للأحد عشر مؤشرا جميعها[٦]، وبالنسبة للمؤشر الباقي المتعلق بعدم مشروطية المساعدة، أبقي على الغاية المتفق عليها في باريس المتمثلة في استمرار تحقيق التقدم.

١١ - ويتم التسليم بشكل متزايد بأن المشروطية التي توضع على المساعدات غالبا ما تتعارض مع هدف زيادة مسؤولية البلدان النامية عن استراتيجياتها الإنمائية المحلية من خلال زيادة الشعور بالملكية الوطنية، ومن ثم قد تعوق فعالية المساعدة. واقترحت المملكة المتحدة في الآونة الأخيرة[٧] الاستعاضة عن شروط السياسات التقليدية التي يضعها المانحون بمعايير متفق عليها لقياس التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر. وسيصبح تحقيق هذه المعايير الأساس الذي تتم على أساسه مساءلة البلدان المانحة والمتلقية على حد سواء أمام مواطنيها. ويهدف المقترح أيضا إلى زيادة إمكانية التنبؤ بالمساعدات، واتسامها بقدر أكبر من الشفافية، من خلال التعهد بالتزامات قاطعة عن الظروف التي تتطلب فيها المساءلة أمام دافعي الضرائب في البلد المانح، النظر في وقف تدفقات المساعدة المتفق عليها أو الحد منها. ويهدف النهج الجديد إلى زيادة حجم الدعم الميزانوي للحد من الفقر وتخفيض الاعتماد على وجود برنامج

جار للدعم تابع لصندوق النقد الدولي، باعتباره المؤشر الوحيد لأداء السياسات. وفي هذا الصدد، يوصي المقترح بزيادة الدعم لتحليل آثار الفقر والآثار الاجتماعية، الأمر الذي سيتيح لمتلقي المساعدات من البلدان النامية اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن الكيفية التي يُستخدم بها الدعم من الميزانية. وبينت المملكة المتحدة أنها ستشجع المؤسسات المانحة الرسمية الرئيسية على ضم جهودها إليها في هذه المحاولة لزيادة فعالية المساعدات من خلال الحد من المشروطية وزيادة الملكية الوطنية.

١٢ - وأعلنت المفوضية الأوروبية أيضا في آونة قريبة عن مبادرة رئيسية لتبني رؤية مشتركة لسياسات التنمية في الاتحاد الأوروبي أُطلق عليها ''توافق الآراء الأوروبي''. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد محاولة المفوضية تنسيق المساعدة بين جميع أعضاء الاتحاد وتعزيز الملكية، وضمان تمويل الميزانيات التنفيذية المهمة، وتشجيع الإدارة السليمة والشفافة للأموال العامة، ومواءمة المساعدة مع الإجراءات الوطنية للشركاء. ويُقترح تقديم دعم للميزانية العامة أو القطاعية للقيام بدور متزايد الأهمية في تطبيق برامج المساعدة الأوروبية. وفي هذا الصدد، يسلم النهج الجديد بالحاجة إلى ضمان وجود التزامات بالمساعدة طويلة الأمد تتسم باستقرارها وبإمكانية التنبؤ بها لإتاحة الفرصة للدول المتلقية للقيام بتدابير متوسطة الأمد. وتقترح المفوضية وضع آليات جديدة أقل تقلبا، تمكن البلدان التي حققت تقدما كافيا في الحد من الفقر من الشروع في برامج إنفاق على المدى المتوسط، لا سيما لتغطية التكاليف المتكررة المتعلقة بالموارد البشرية الضرورية لضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية. وسيُحسن ذلك عملية تقييم الاستثمارات الضرورية لتبني نهج مستدام لا تظهر آثاره، في بعض الأحيان، إلا على المدى الطويل[٨].

١٣ - وأُحرز في الآونة الأخيرة أيضا شيء من التقدم في المناقشة المتعلقة بوضع طرائق جديدة ومبتكرة لزيادة مصادر التمويل الدولي للتنمية. ويدعو المرفق الثاني من بلاغ غلينغالس عن: ''التزامات التمويل'' إلى أن يقوم فريق عامل بالنظر في سُبُل تطبيق آليات تمويل مبتكرة للمساعدة في تقديم التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والدفع به قدما.

١٤ - وأعلن التحالف العالمي للقاحات والتحصين، بالتعاون مع الحكومتين الفرنسية والبريطانية وبدعم منهما، عن مشروع رائد لمرفق التمويل الدولي، اقترحته المملكة المتحدة. وفي الآونة الأخيرة أعلنت الحكومتان الفرنسية والبرازيلية، وهما عضوان في فريق العمل لمكافحة الجوع والفقر، اعتزامهما استحداث مشروع رائد لمساهمات التضامن العالمية على

أساس تذاكر السفر الجوي، باعتباره مصدرا جديدا للتمويل، وحظي المقترحان بالدعم في بلاغات صادرة حديثا عن مجموعة الثمانية.

١٥ - وواصل فريق تقني شكّله رؤساء البرازيل وشيلي وفرنسا، وانضمت إليه لاحقا إسبانيا وألمانيا والجزائر، فحص مقترحات لإيجاد موارد ابتكارية للتمويل، بما في ذلك المقترحات الواردة في تقريره، وفي الدراسة التي قدمها المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة[٩]، بتكليف من الأمانة العامة للأمم المتحدة، بناء على طلب الجمعية العامة. وبالمثل، تم الفراغ من إعداد تقارير عدة طلبتها لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن مصادر التمويل، ومناقشتها، في اجتماعي اللجنة المعقودين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ونيسان/أبريل ٢٠٠٥[١٠].

ثالثا - مقترحات بشأن التخفيف من أعباء الديون الخارجية

١٦ - اعتمدت مجموعة الثمانية، في الاجتماع الذي عقدته في تموز/يوليه في غلينغالس، مقترحا كان قد تم التقدم به في وقت سابق، في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، من طرف وزراء المالية في المجموعة للانتهاء من عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يقضي بالتخفيف الكامل لأعباء ديون البلدان التي تصل إلى نقطة الإكمال فيما يخص ديونها للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي[١١]. وقدمت المجموعة ضمانات بأن أعضاءها سيقدمون تمويلا كاملا لا يؤثر على قدرة هذه المؤسسات على مواصلة تقديم مستويات كافية من الإقراض لأغراض التنمية. ولا بد قبل وضع هذا المقترح موضع التنفيذ أن يوافق عليه جميع أصحاب المصلحة من المؤسسات المعنية، وليس فقط الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية. ويتوقع أن يتم ذلك في الاجتماعات السنوية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

١٧ - ومتى تمت الموافقة على المقترح في شكله الحالي، سيطبق على البلدان الثمانية عشر التي وصلت إلى نقطة الإكمال، والتي ضمت إليها بوروندي في الآونة الأخيرة، إلى البلدان العشرة التي توجد في مرحلة اتخاذ القرار بشأن الوصول إلى نقطة الإكمال. وفضلا عن ذلك، هناك عشرة بلدان في البرنامج لم تصل بعد إلى نقطة القرار. وفي ضوء التمديد الذي تم في الآونة الأخيرة لشرط انتهاء المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمدة سنتين، يمكن أن تكون هناك بلدان أخرى مؤهلة لتخفيف أعباء الديون. ولذلك لن يتسنى بشكل دقيق تحديد حجم التمويل الإضافي الضروري للإبقاء على القدرة التمويلية لمؤسسات الإقراض.

١٨ - ويعوض عن حجم التخفيف من أعباء الديون، في إطار الإقراض من المؤسسة الإنمائية الدولية، الوعود التي قطعتها الدول الأعضاء بزيادة مساهماتها بمبلغ معادل للقيمة الممنوحة للتخفيف من أعباء الديون. وفي ضوء ما شاهده حجم التمويل في إطار البرنامج من نقص في الماضي، من المهم أن تكون هذه الوعود بالتبرعات قاطعة، حتى يشكل التخفيف من أعباء الديون قيمة إضافية للمساعدة الرسمية الحالية، ولا يفضي إلى تدن في الموارد للبلدان غير المؤهلة للتخفيف من أعباء الديون.

١٩ - وبالنسبة للتخفيف من أعباء الديون المقدم من المؤسسة الإنمائية الدولية ومصرف التنمية الأفريقي، فإن البلدان التي بلغت نقطة ما بعد الإكمال، وقطعت شوطا في التزامات خدمات ديونها الحالية، سيخفف عنها التزامات التسديد، بيد أن تدفقات مساعدتها الإجمالية سيتم تخفيضها بواقع دولار مقابل كل دولار، بالنسبة للمبلغ المصفوح عنه. وهكذا سيتم تخصيص القدرة الإقراضية التي أمكن استعادتها على هذا النحو إلى البلدان المستحقة وفقا لأداء سياساتها. وفي الوقت الذي يفي فيه هذا التدبير بالضمانة المتعلقة بعدم المس بالقدرة الإقراضية، فإنه قد يتعارض مع بعض المقترحات التي قُدمت في الآونة الأخيرة للحد من المشروطية وتبسيطها على النحو المقترح في التدابير المتعلقة بزيادة فعالية المساعدة المشار إليها أعلاه (انظر الفقرتين ١١ و ١٢ أعلاه).

٢٠ - وفي حين يسعى هذا المقترح إلى إيجاد حلول للمصاعب المعروفة في مجال ضمان استحمال الديون للبلدان الخارجة من عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإنه يُغفل حل مصاعب أخرى. وعلى وجه الخصوص، فإن عددا من البلدان التي تواجه أعباء شديدة لخدمات الديون من البلدان غير المؤهلة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون صارت مستبعدة. وعلى الرغم من وجود دلالات على أن تخفيف أعباء الديون قد يتم تمديد نطاقه إلى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، من غير البلدان الداخلة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لم يتقدم المقرضون الثنائيون أو المقرضون المتعددو الأطراف بآراء بشأن تعديل المقترحات.

٢١ - بيد أنه خلافا للتخفيف المقترح لأعباء الديون المستحقة للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، فإن التخفيف الممنوح على الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي سيتم تمويله من موارد الصندوق نفسه. غير أن استخدام موارد الصندوق، بموجب نظامه الأساسي، يخضع لمبدأ المعاملة الموحدة، وبذلك يمكن تعديل المقترح، بالشكل الذي ينطبق به على الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي، بحيث يسمح بأن يمتد نطاق التخفيف ليشمل البلدان التي تواجه أعباء ديون مماثلة. وإذا ما وقع ذلك، تحوم بعض الشكوك في إمكانية

تغطية صندوق النقد الدولي لهذه المبالغ بدون موارد إضافية. وقد اقترح في البداية أن هذا التمويل يمكن أن يتوفر بمبيعات إضافية للذهب.

٢٢ - وحيث أن المقترح يغطي فقط عددا محدودا من المقرضين الرسميين، ستظل البلدان المؤهلة في ظل هذا المقترح تعاني من أعباء ديون كبيرة لمؤسسات أخرى مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الكاريبي، ومصرف التنمية الآسيوي، بالإضافة إلى الديون المستحقة للدائنين الرسميين الثنائيين من غير المشاركين في نادي باريس، والديون المستحقة للدائنين التجاريين، والديون بموجب فقرات المساواة في المعاملة لنادي باريس التي جرى تكبدها بعد تاريخ القطع. ويعني ذلك أن هذا المقترح ستكون له آثار متباينة على بلدان ذات أعباء ديون متشابهة تقع في مناطق مختلفة.

٢٣ - وتترتب على هذا المقترح أيضا بعض الآثار للنهج الذي يتبناه المقرضون المؤسسيون لاستحمال الديون، ولا يمكن تقييم المدى الكامل لهذه الآثار إلا بعد أن يتم تحديد الشكل النهائي للمقترحات. وتم تحديد الدخول في المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ودرجة التخفيف الممنوحة عند بلوغ نقطة الإكمال بمجموعة من المعدلات لعتبات استحمال الديون. وتعرضت هذه المؤشرات للنقد على نطاق واسع، وسيغير المقترح بشكل أكبر من أهميتها إذ أن الإلغاء الكامل للديون المستحقة للمؤسسات المالية الدولية الثلاث سينجم عنه معدلات تقع دون هذه الحدود بشكل كبير. وعلى الرغم من أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اقترحا في الآونة الأخيرة تبني نهج جديد تطلعي لاستحمال الديون يتم تطبيقه على حصة القروض والمنح التي يتلقاها البلد المعين في إطار التعزيز الرابع عشر للمؤسسة الإنمائية الدولية، فليس لهذا النهج فائدة كبيرة في توجيه عملية تقييم الإقراض وأنماط الدين للبلدان التي تتلقى نسبة ١٠٠ في المائة من حجم تخفيف أعباء الدين. وعلى وجه الخصوص، تشير التحليلات الأولية إلى أن البلدان الخارجة من عملية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تتلقى تخفيفا كاملا قد تكون لديها قيم للمعدلات ذات الصلة تقع دون معدلات العتبات الجديدة بشكل كبير[١٢]، الأمر الذي يستبعدها من تلقي المساعدات القائمة على المنح، مما يُفضي إلى إمكانية ظهور دورة جديدة من الاقتراض.

رابعا - التقدم المحرز في تحقيق البُعد الإنمائي لجولة الدوحة

٢٤ - يمكن للاختتام الناجح لجولة الدوحة بشأن المفاوضات المتعددة الأطراف أن يشكل إسهاما مهما في الجهود العالمية المبذولة فيما يخص الحد من ويلات الفقر، وتحقيق التنمية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على إطار تفاوضي للمجالات الرئيسية المتمثلة في الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق،

والخدمات، وتسهيل التجارة، وتعزيز البُعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة (A/C.2/56/7، المرفق) تحقيقا لنتائج ملموسة في الوقت المناسب للبلدان النامية. وعلى الرغم من انقضاء الموعد النهائي الأصلي المحدد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لاختتام أعمال الجولة، فإن المفاوضات جارية بشأن الوسائل التي سيتفق عليها في الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بنيّة اختتام الجولة بحلول سنة ٢٠٠٦.

٢٥ - وحث الأمين العام المفاوضين من جميع البلدان على التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية في الاجتماع الوزاري، تساعد على ضمان إمكانية الانتهاء من المفاوضات بنهاية سنة ٢٠٠٦ بشكل يحقق الوعود الإنمائية لجولة الدوحة. وفي بلاغ غلنغالس لمجموعة الثمانية الصادر مؤخرا دعت المجموعة إلى الانتهاء من المفاوضات بحلول سنة ٢٠٠٦ وتعهدت بالعمل من أجل زيادة الزخم تجاه تحقيق نتائج طموحة ومتوازنة في المفاوضات.

٢٦ - وأشار المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، في أحدث تقاريره عن الحالة[١٣] أن المفاوضات لم تتمكن حتى الآن من ترجمة هذا الالتزام السياسي الرفيع المستوى إلى تقدم ملموس. وعلى الرغم من حجم العمل الهائل الذي أُنجز في السنة الماضية وما أُحرز من أوجه تقدم في بعض المجالات، فإن التقدم المحرز لم يكن كافيا لتحقيق نتائج مهمة على امتداد النطاق الواسع للمسائل الضرورية لتحقيق النتائج الطموحة ذات التوجه الإنمائي التي يتوقع لها أن تنبثق عن المؤتمر الوزاري السادس.

٢٧ - ومن الجوانب المهمة لبرنامج عمل الدوحة التركيز على السلع الأساسية، ولا سيما فيما يخص إنشاء لجنة فرعية لمعالجة مسألة القطن في المفاوضات الزراعية[١٤]. بيد أن البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، لا سيما في أفريقيا، تحتاج إلى نهج متكامل يشمل الدعم الخاص لتنويع صادراتها، وإضافة القيمة إلى صادراتها من السلع الأساسية، وبناء قدرات الإمداد المصاحبة لذلك، وإدارة تذبذب أسعار السلع الأساسية، ووضع جيل جديد من برامج تمويل السلع الأساسية. وفي هذا السياق، لم تباشر فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية التي اقترح إنشاؤها في دورة الانعقاد الحادية عشرة للأونكتاد أعمالها[١٥]. وأعلن وزراء مالية مجموعة الثمانية، في اجتماعهم المعقود حديثا، عن إنشاء صندوق استئماني لدعم البلدان الفقيرة التي تواجه صدمات تتعلق بأسعار السلع الأساسية وصدمات خارجية أخرى، وأن يتم تمويل هذا الصندوق من التبرعات، بما في ذلك تبرعات تقدمها الدول المنتجة للنفط.

٢٨ - ودعا الأمين العام أيضا أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى اتخاذ إجراءات حاسمة دعما لمحاولات أشد البلدان فقرا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بمنح معاملة معفاة من الرسوم

ومن الحصص وذات طبيعة ملزمة، لصادرات أقل البلدان نموا إلى البلدان المتقدمة النمو، مقترنة بعملية بناء قدرات فعالة مستندة إلى المعايير لتذليل العقبات المتعلقة بالدخول إلى الأسواق[١٦].

٢٩ - وحتى يتسنى التحقيق الكامل للفوائد المجنية من جولة الدوحة، اقترح عدد من أصحاب المصلحة[١٧] إنشاء صندوق لتوفير المعونة من أجل التجارة لتقديم تمويل لمجابهة تكاليف التكيف التي تنجم عن إصلاح التجارة، وذلك للمساعدة في إتاحة المعدات والبرمجيات للهياكل الأساسية المتعلقة بالتجارة وبناء القدرات والإمكانيات التنافسية فيما يخص السلع الأساسية والتصنيع والخدمات.

٣٠ - وتمثل التجارة فيما بين بلدان الجنوب جانبا مهما من تحمل البلدان النامية مسؤولية تنمية أنفسها. وتحققت خطوة رئيسية في تسخير تحرير التجارة لتحقيق هذه الغاية بالإعلان في دورة الانعقاد الحادية عشرة للأونكتاد عن الاتفاق بشأن الشروع في الجولة الثالثة للمفاوضات المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية، وإذ يتم الفراغ منها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

خامسا - معالجة المسائل المنظومية: تعزيز تساوق واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية

٣١ - يغطي جدول الأعمال المتعلق بالأنظمة الذي يعالجه توافق آراء مونتيري مجموعتين كبيرتين من المسائل. وتتعلق المجموعة الأولى بالسمات الهيكلية للنظام الدولي النقدي والمالي وأوجه الضعف المحتملة التي تتولد عنه بالنسبة للاقتصاد العالمي وللبلدان النامية على وجه الخصوص[١٨]. وتتعلق المجموعة الثانية بالهيكلية المؤسسية للنظام المالي والتجاري الدولي الحالي. وخلال فترات الضغوط المالية العالمية، تبدو هذه المسائل ذات طبيعة ملحة وتجتذب انتباه المجتمع الدولي، بيد أنها مسائل ذات طبيعة طويلة الأمد، ومن الأفضل معالجتها في الفترات التي يتوفر فيها وقت كاف لتقييم وتنفيذ التدابير التي تساعد في التغلب على التحديات التي تمثلها هذه المسائل.

٣٢ - وبرزت أهمية أولى هذه المسائل في ضوء الشواغل المتزايدة حيال الاختلالات الاقتصادية الكلية العالمية. وتترتب آثار مباشرة عن المخاطر المتعلقة بالطرائق التي قد يتم بها تكييف هذه الاختلالات على النمو الاقتصادي العالمي، ولا سيما بالنسبة للظروف التي تجابهها البلدان النامية ذات الدخل المتوسط وأقل البلدان نموا. ولذلك، فإن هناك حاجة واضحة لقيام تعاون وتنسيق دوليين بدرجة أكبر لمعالجة المتطلبات المتعلقة بالسياسات من

أجل الحد من الاختلالات العالمية دون التسبب في إبطاء وتيرة النمو العالمي و/أو التسبب في حدوث اضطرابات في السوق المالية العالمية.

٣٣ - ومن المسائل الهيكلية الرئيسية الأخرى تطور النظام المالي العالمي. وقد أفضت الابتكارات التكنولوجية وإلغاء القيود التنظيمية إلى حدوث تغيرات عميقة على امتداد عدة عقود ماضية. وعلى الرغم من أن هذه التغييرات كانت لها مزايا مهمة وترتبت عليها آثار إيجابية، فإن هذا التحول يحمل في طياته إمكانية طروء زيادات جديدة محتملة وغير معروفة حتى الآن في أغلب الأحيان، في المخاطر المنظومية. وعلى وجه الخصوص، يبدو أن احتمال وقوع دورات ازدهار وإخفاق ووتيرة وقوعها قد تزايدت. ولذا تتزايد أهمية دمج عناصر منظورية لاقتصاد كلي حذر في النظم المالية، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، لتوفير سبل الوقاية إبان تصاعد الاختلالات أثناء فترات الازدهار، وحتى يتسنى كبح الزيادات المفرطة ومنح مجال أكبر لامتصاص الخسائر في فترات الانكماش. ويعني ذلك إدخال بعض التدابير المضادة للتقلب الدوري في النظم المالية، تعوض عن ميل الأسواق المالية إلى التحرك بطريقة نزاعة إلى التقلب الدوري. ومن شأن ذلك أن يتيح عنصرا تكميليا مهما إزاء اتجاه النظم تقليديا إلى زيادة التركيز على النهج الجزئي الحذر[١٩].

٣٤ - وفي هذا الصدد، تكتسي المناقشات الجارية بشأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل لصندوق النقد الدولي، الدعامة الرئيسية للهيكلية المالية الدولية، أهمية بالغة. ومن شأن هذه المناقشات أن تساعد في تحديد دور الصندوق في البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة. ويفترض أن تضمن نتيجة هذا الاستعراض الطبيعة التعاونية للصندوق وفاعليته واستمرار أهميته لجميع الأعضاء. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن يبين الاستعراض الاستراتيجي أن البلدان المتقدمة النمو لم تعد تستعمل موارد الصندوق، الأمر الذي يخفف على الصندوق عبء وضع سياسات تتعلق بتقديم المشورة لها. وفضلا عن ذلك، تمكنت بلدان نامية عديدة من مراكمة احتياطيات أجنبية كضمانة ذاتية و/أو تعزيز مرافق الإقراض الإقليمية.

٣٥ - ولا يمكن للتعديلات المتزايدة في الهيكلية المالية الدولية أن تعمل بشكل ناجح دون وجود شراكة متكافئة بين جميع البلدان الأعضاء. و لم يتم التوصل حتى الآن إلى توافق آراء بشأن هيكلية الإدارة المناسبة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وغيرها من أجهزة وضع المعايير. ويتم التسليم بشكل متزايد أنه يتعين على هياكل الإدارة المالية الدولية أن تتطور من أجل توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الأجهزة الاقتصادية لوضع القرارات ووضع المعايير، وتعزيز هذه المشاركة. وحيث أن الإرادة السياسية اللازمة للمعالجة الشاملة لهذه المسألة المهمة لم تحشد حتى الآن بشكل

كامل، ينبغي على المجتمع الدولي مواصلة البحث عن حلول مقبولة يمكن أن تفضي إلى إنجازات بارزة محتملة في هذا المجال. وفي نفس الوقت، ينبغي للبلدان النامية أن تفيد إلى أقصى حد من الفرص المتاحة، بما في ذلك الاستفادة بشكل أكبر من التجمعات الإقليمية، لكي تتمتع بصوت أقوى ونفوذ أوسع في برامج السياسات الدولية.

٣٦ - وليست السياسة الضريبية عنصرا مهما فحسب في حشد الموارد المحلية وتوفير الإصلاح الهيكلي، بل إن لها أيضا تأثيرا على تخصيص التدفقات المالية الخاصة الدولية. وحتى يتسنى التعامل بشكل أكثر فعالية مع تأثير هذه السياسات على البلدان النامية، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب القرار ٢٠٠٤/٦٩ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أن تُعاد تسمية فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية ليصبح لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وأن يقوم الأمين العام بتعيين أعضائه الخمسة والعشرين لفترة عمل مدتها أربع سنوات، تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وقد أعلم الأمين العام لاحقا المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالخبراء الخمسة والعشرين الذين اقترح تعيينهم في اللجنة (انظر الوثيقة E/2005/9/Add.11)، وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أحاط المجلس علما بالتعيينات وأعلن أن اللجنة تم تشكيلها على النحو الواجب. ومن المقرر للجنة أن تعقد اجتماعها الأول في جنيف خلال الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

سادسا - مداومة الالتزام

٣٧ - يجسد توافق آراء مونتيري تعهدا رئيسيا من جميع أصحاب المصلحة للبقاء على التزامهم بشكل كامل بضمان المتابعة السليمة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومواصلة بناء جسور التواصل بين التنمية والتمويل والمؤتمرات والمبادرات التجارية، داخل إطار جدول أعمال المؤتمر.

الاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية

٣٨ - عُقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ''التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري: تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية''. وحضر اجتماع هذه السنة عدد لم يسبق له مثيل من المسؤولين الرفيعي المستوى الذين يمثلون مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وشارك في

الاجتماع عدد كبير من المديرين التنفيذيين والمناوبين لمجلس إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فضلا عن نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، شارك في الاجتماع عدد من كبار المسؤولين بالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وممثلون لهيئات دولية أخرى من بينهم رئيس لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وكان من بين المشاركين وزراء المالية والتعاون الإنمائي ومحافظو البنوك المركزية ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى في مجالات التجارة والمالية والتعاون الإنمائي والشؤون الخارجية، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويغطي الموجز الذي قدمه رئيس المجلس (A/59/823-E/2005/69) كامل نطاق وجهات النظر التي عُبر عنها في البيانات الاستهلالية والمناقشات التالية، بما في ذلك اجتماعات الموائد المستديرة الستة.

الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية

٣٩ - عقدت الجمعية العامة حوارها الثاني الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وكان الموضوع العام الذي نظر فيه هذا الاجتماع بعنوان ''توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة''. وافتتح رئيس الجمعية العامة الاجتماع، وتلا ذلك بيان أدلى به الأمين العام وبيان أدلى به رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أدلى ببيانات في الجلسات العامة وزراء يبلغ مجموعهم ٢٨ وزيرا، بالإضافة إلى ١١ من نواب الوزراء والعديد من المسؤولين الرفيعي المستوى يمثلون أكثر من ثمانين حكومة. وتكلم أيضا في الاجتماع كبار مديري الأطراف المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وخُصص اليوم الثاني لستة من اجتماعات الموائد المستديرة لتبادل الرأي بين أصحاب المصلحة المتعددين عن مواضيع منفردة في توافق آراء مونتيري، وتلا ذلك حوار تفاعلي غير رسمي. وكان من بين المشاركين في هذه الجلسات غير الرسمية وزراء وممثلون حكوميون آخرون رفيعو المستوى، وواحد وعشرون منظمة حكومية دولية، وستة وثلاثون من كيانات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٤٠ - وشدد الحوار في معظمه على أهمية تبني نهج كلي ومتسم بتعدد أصحاب المصلحة لتمويل التنمية حتى يتسنى تقديم إطار شامل يمكن في سياقه معالجة الأهداف الإنمائية للألفية - وبصفة أعمّ الخطة الإنمائية الأوسع للأمم المتحدة - في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وأمكن من خلال هذا الحوار إيجاد زخم سياسي قوي للتحضيرات للاجتماع العام، وتقديم مساهمة فنية كبيرة مهمة للاجتماع،

لا سيما في بُعده الإنمائي. ويرد في الموجز الذي قدمه رئيس الجمعية العامة (A/60/219) وصف موجز لوقائع الاجتماع وما قدمه المشاركون من مساهمات فنية ثرية.

البعد الإقليمي

٤١ - ناقشت اللجان الإقليمية الخمس الجوانب الإقليمية والأقاليمية لعملية متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (انظر A/59/826، المرفق). وقد شملت عملية المتابعة الإقليمية أصحاب المصلحة المختلفين، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية، بينما اضطلعت اللجان الإقليمية بدور حفّاز في المنطقة الخاصة كل في منطقته. وتمثل المتابعة الإقليمية الجاري تنفيذها في سياق أوجه التنوع القائم بين المناطق وداخل المنطقة الواحدة منتدى لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز الشراكات مع تقييم السياسات الإقليمية. وتؤكد التجارب المكتسبة في إطار المتابعة الإقليمية لتوافق آراء مونتيري ضرورة إقامة شراكات واتخاذ مبادرات إقليمية ودون إقليمية من أجل تسريع وتيرة خطط التنمية وزيادة تساوق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تهدف إلى الحد من التقلبات. وتسهّل المنتديات الإقليمية التي تتيحها هذه اللجان التعاون الإقليمي والأقاليمي وتبادل التجارب وأفضل الممارسات فيما يخص عدة إجراءات رائدة متوخاة في إطار توافق آراء مونتيري.

مشاورات أصحاب المصلحة بشأن تمويل التنمية

٤٢ - عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٠/٥٨، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، نظّم مكتب تمويل التنمية مجموعة من المشاورات لأصحاب المصلحة المتعددين، شارك فيها خبراء من القطاع الرسمي والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية وأوساط المجتمع المدني، وجهات أخرى، لبحث مسائل منتقاة تتعلق بتمويل التنمية، وتشجيع أفضل الممارسات وتبادل المعلومات بشأن تنفيذ ما تم التعهد به من التزامات والتوصل إليه من اتفاقات في المؤتمر الدولي. وقدمت لمحة موجزة عن الأنشطة ذات الصلة وتقارير مرحلية عن هذه المشاورات إلى الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. ويرد تلخيص للنتائج الفنية لهذه المشاورات في إضافة لهذا التقرير. وفضلا عن ذلك، سيجري إتاحة تقارير مستقلة تتناول وقائع مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين المعقودة في سنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، والنتائج التي توصلت إليها هذه المشاورات والتوصيات التي رفعتها.

تعزيز عملية المتابعة الحكومية الدولية

٤٣ - في معرض إشارة الأمين العام إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحاجة إلى آلية حكومية دولية تتوافر فيها الفعالية والكفاءة والتمثيل من أجل إشراك نظرائها في المؤسسات

التي تعمل في مجالي التمويل والتجارة، اقترح الأمين العام توسيع نطاق مكتب المجلس أو إنشاء لجنة تنفيذية ذات تشكيل إقليمي متوازن (A/59/2005، الفقرة ١٨٠). وفي تقرير الأمين العام عن تنفيذ ومتابعة ما تم التعهد به من التزامات في مونتيري، رُئي أن هذه اللجنة يمكن أن تساعد المجلس على التحضير بشكل فعّال للاجتماع السنوي لفصل الربيع الذي يعقد مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، وتناول ما يتصل بذلك من جوانب متابعة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية التي تدخل في نطاق اختصاص المجلس، وأنه يمكن لهذه الآلية أن تساعد المجلس في ضمان وجود تفاعلات مستمرة مع الهيئات الحكومية الدولية أو مع هيئات إدارة تلك المؤسسات في عملية التحضير للاجتماع (A/58/216، الفقرة ١٨٢). وفي ضوء ما توليه الدول الأعضاء من أهمية لهذه المسألة والخبرة المكتسبة في إطار جهود متابعة المؤتمر في السنوات الماضية، التي تشير إلى ضرورة إنشاء آلية دعم حكومية دولية أكثر حضورا وديناميةوفعالية، يُوصَى بأن يتم الاتفاق على هذه اللجنة وإنشائها في سنة ٢٠٠٥ في سياق مداولات الجمعية العامة بشأن بنود جدول الأعمال ذات الصلة في دورتها الستين.

٤٤ - ومن المهم أيضا التنبيه إلى أنه ينبغي للجمعية العامة في دورتها الستين الاستجابة للمطلب الوارد في الفقرة ٧٣ من توافق آراء مونتيري باتخاذ قرار بشأن طرائق عقد مؤتمر متابعة دولي لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.C.1.

(٣) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٤) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني بشأن أقل البلدان نموا، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول. وفي عام ٢٠٠٣، تجاوزت ثمانية بلدان الحد الأدنى للنطاق المستهدف وهي: أيرلندا (٠,٢١ في المائة) وبلجيكا (٠,٣٥ في المائة) والدانمرك (٠,٣٢ في المائة) والسويد (٠,٢٧ في المائة) وفرنسا (٠,١٧ في المائة) ولكسمبرغ (٠,٢٧ في المائة) والنرويج (٠,٣٦ في المائة) وهولندا (٠,٢٦ في المائة).

(٥) الدانمرك ولكسمبرغ والسويد وهولندا. وتتجاوز النرويج أيضا الهدف المتمثل في ٠,٧ في المائة.

(٦) للاطلاع على عرض كامل للغايات الجديدة المقترحة انظر الموقع الموجود في العنوان التالي: http://www.oecd.org/dataoecd/45/45/35230673.pdf (August 2005).

(٧) H. Benn “Partnerships for poverty reduction: rethinking conditionality”, UK policy paper (London, Department for International Development, March 2005).

(٨) لجنة الجماعات الأوروبية ''رسالة من اللجنة إلى المجلس، والبرلمان الأوروبي، واللجنة الأوروبية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة المناطق: مقترح لإعلان مشترك من المجلس والبرلمان الأوروبي والمفوضية بشأن السياسات الإنمائية للاتحاد الأوروبي ''توافق الآراء الأوروبي''، بروكسل، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (COMM (2005) ٣١١. الصياغة الأخيرة (929 (2005) SEC)).

(٩) A.B.Atkinson (ed.) New Sources of Development Finance (New York, Oxford Universsity Press, 2004).

(١٠) انظر ''فعالية المساعدة ووسائل التمويل''، ورقة معلومات أساسية مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أُعدت لاجتماع لجنة التنمية المعقود في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (DC2004-0012/Add.1)، الفرع الخامس، و ''المضي قدما: وسائل التمويل تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''، وثيقة معلومات أساسية مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أُعدت لاجتماع لجنة التنمية المعقود في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (DC2005-0008/Add.1).

(١١) انظر ''بيان غلينغالس''، الفقرة ٢٩؛ ويمكن الرجوع إليه في العنوان التالي http://www.fco.gov.uk/Files/Kfile/PostG8_ Gleneagles_Communique, O.pdf.

(١٢) يقدر أن نسبة ديون البلدان المشاركة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة الإكمال، إلى ناتجها المحلي الإجمالي، ستكون أقل من ١٠ في المائة، ونسبة الديون إلى الصادرات أقل من ٥٠ في المائة، ونسبة الديون إلى الإيرادات المالية حوالي ٥٠ في المائة، وتقع هذه النسب جميعها داخل نطاق عتبات استحمال الديون المحددة في النهج الجديد لاستحمال الديون.

(١٣) بيان أدلى به المدير العام لمنظمة التجارة العالمية لاجتماع السفراء المعقود في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ويمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي: http://www.wto.org/english/news_e/spsp_e/spsp40_e.htm.

(١٤) تعامل بعض السلع الأساسية مثل الأسماك، ومنتجات مصنَّعة مختلفة تستند إلى السلع الأساسية، باعتبارها منتجات غير زراعية.

(١٥) دعمت لجنة أفريقيا المقترح المتعلق بإنشاء فرقة العمل المعنية بالسلع الأساسية، الذي قُدم في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد المعقودة في سان باولو؛ انظر المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مصلحتنا المشتركة: تقرير لجنة أفريقيا (لندن، آذار/مارس ٢٠٠٥، الصفحة ٢٧٣). ويمكن الاطلاع على التقرير أيضا باللغتين الانكليزية والفرنسية في العنوان التالي: www.commissionforafrica.org.

(١٦) وفقا للتقديرات، سيحقق الاتفاق المتعلق بهذا التدبير مكاسب في مجال الرعاية الاجتماعية تصل إلى ٨ بلايين دولار، وسيتحقق ما يصل إلى ٦,٤ بلايين دولار سنويا من زيادة حجم صادرات أقل البلدان نموا. انظر ''نحو 'خطة إنقاذ' تجارية جديدة لأقل البلدان نموا: كيف يمكن تحقيق نتائج من الوعود الإنمائية للدوحة والمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟''، سلسلة دراسات الأونكتاد رقم ١ بشأن التجارة والفقر والمسائل الإنمائية الشاملة ذات الصلة (UNCTAD/DITC/TAB/POV/2005/1).

(١٧) تدعم لجنة أفريقيا في ورقتها المعنونة ''مصلحتنا المشتركة''، الصفحة ٢٨٦، مقترحا قُدم في تقرير الأمم المتحدة في مشروع الألفية (A/59/727). واقترحت الأونكتاد أيضا صندوقا بقيمة بليون دولار واحد لأقل البلدان نموا (انظر الأونكتاد ''نحو 'خطة إنقاذ' تجارية جديدة ...).

(١٨) لمزيد من المناقشة بشأن النظام المالي الدولي، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٥: تمويل التنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.C.1)، الفصل السادس.

(١٩) لمزيد من المناقشة، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٥، الفصل السادس، ''الآثار المترتبة بالنسبة للتنظيم والإشراف المتوخيين للحذر''.